

الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم

(دراسة وتحقيق)

أستاذ مشارك - قسم السنة وعلوم الحديث
كلية الدراسات الإسلامية - جامعة كسلا

د. عثمان سيد علي محمد

أستاذ مساعد- قسم السنة وعلوم الحديث
كلية الدراسات الإسلامية - جامعة كسلا

د. عمر عثمان محمد عثمان

المستخلص:

الدراسة عبارة عن دراسة الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم، وتكمّن أهميّة الدراسة في مكانة صحيح مسلم بين الكتب الحديشية، وأهميّة الأحاديث الواردة فيه، كونها مما أجمعّت الأمّة الإسلاميّة على صحتها إلّا بعض الأحاديث اليسيرة، وتكمّن مشكلة الدراسة في أن الأحاديث المعلقة التي سقط من بداية إسنادها راوٍ أو أكثر الواردة في صحيح مسلم لا يشملها وصف الصحيح ، فناسب أن تُدرس هذه الأحاديث، وتفرد في بحث مستقل، وتهدف الدراسة إلى بيان مفهوم الحديث المعلق وبعض من أحكامه، وجمع الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم ومعرفة عددها، ومعرفة هل وردت بأسانيد أخرى موصولة داخل الصحيح أو خارجه، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدد الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم ستة أحاديث فقط على التحقيق، وجميعها قد وصلها مسلم في صحيحه إلّا حديثاً واحداً، وهو حديث موصول في صحيح البخاري.

كلمات مفتاحية: صحيح مسلم، الحديث المعلق ، صحيح البخاري ، حديث موصول.

Abstract:

The research is a study of the Moallaq suspended -“without Serial of narrators” hadiths mentioned in Sahih Muslim, and the importance of the research lies in the position of Sahih Muslim among the Hadith books, and the importance of the hadiths contained in it, since it is what the Islamic nation agreed on its validity except for some hadiths, and the research problem lies in the fact that the Moallaq - suspended- “without Serial of narrators” hadiths that fell from the beginning Its attribution is one or more narrators contained in Sahih Muslim, which is not covered by the description of the Sahih one. It is appropriate for these hadiths to be studied, and to be singled out in an independent research, the

research which shall explain the concept of Moallaq - suspended- "without Serial of narrators" Hadith and some of its provisions, and to collect the Moallaq suspended - "without Serial of narrators" hadiths mentioned in Muslim and knowing its number. to know they are mentioned with other narrators in Sahih Muslim or outside it. The researcher has concluded that the number of Moallaq suspended - "without Serial of narrators" Hadiths contained in the Sahih Muslim are six hadiths only, all of which may be connected by Muslim in his sahih except for only one, which is connected in Sahih Bukhari.

Key wards: Sahih Muslim, Hanging hadith, Sahih Bukhari ,Connected hadith .

المقدمة:

هذا البحث عبارة عن دراسة الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم.

أهمية البحث:

تكمّن في عدّة أمور:

1. مكانة صحيح مسلم بين الكتب الحديثية، وأنه يأتي في المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري.
 2. أهمية الأحاديث الواردة في صحيح مسلم، وأنها مما أجمعـت الأمة الإسلامية على قبولها.
 3. كون الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم مما لا يشملها وصف الحديث الصحيح، كونها منقطعة الإسناد.
 4. عناية العلماء بالأحاديث المعلقة في صحيح مسلم.

مشكلة البحث:

اشترط الإمام مسلم في صححه اتصال الإسناد، والناظر إلى الأحاديث المعلقة في صححه يجد أنها قد سقطت من بداية إسنادها راوٍ أو أكثر، وبناءً على ذلك، فإن هذه الأحاديث لا يشملها وصف الصحيح، فناسب أن تدرس هذه الأحاديث، وتفرد في بحث مستقل.

أهداف البحث:

1. بيان مفهوم الحديث المعلق، وبعض من أحكامه .
 2. جمع الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم ومعرفة عددها .
 3. معرفة هل الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم قد وردت بأسانيد أخرى موصولة داخل الصحيح أو خارجه .
 4. دراسة الأحاديث التي رواها مسلم عن بعض شيوخه علي الإيهام دون تسميتهم، ومعرفة هل يشتملها وصف التعليق أو لا .

الدراسات السابقة :

العلماء بشكل عام في القديم والحديث عند دراستهم لصحيح مسلم فإنهم يشيرون في مصنفاتهم إلى موضوع الأحاديث المعلقة، ومن أشهر من درس هذه الأحاديث من العلماء المتقدمين: ابن صلاح في كتابه صيانة صحيح مسلم والرشيد العطار في كتابه غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة وكتبهم ليست خاصة بالأحاديث المعلقة، ولكنها تشمل أموراً أخرى متعلقة ب الصحيح مسلم، فقمت بالاستفادة من هذين الكتابين، وجعل البحث مركزاً على الأحاديث المعلقة فقط ، الواردة في صحيح مسلم .

منهج البحث :

البحث قائم على منهجين :
الأول:

المنهج الاستقرائي: حيث قمت بالدراسة الموسعة، بمحاولة الوقوف على الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم، وكذا الأحاديث التي رواها مسلم عن بعض شيوخه علي الإيهام، كون بعض العلماء يعدونها من المعلق .

الثاني:

المنهج التحليلي التأصيلي: حيث قمت بدراسة هذه الأحاديث التي جمعت، ومعرفة هل هي موصولة داخل الصحيح أو خارجه، وهل لها أسانيد أخرى قد روی بها الحديث أو لا .
التعليق وبيان بعض من أحكامه:
التعليق لغًا:

المُعَلَّق اسم مفعول من عَلْقٌ، وهو ارتباط الشيء بالشيء، قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة عَلَقَ العين واللام والكاف أصلٌ كبير صحيح يرجع إلى معنى واحدٍ، وهو أن يُنَاطِ الشيء بالشيء العالي .⁽¹⁾

ومنه العلاقة بين الأشخاص، وهو ارتباط بعضهم ببعض، ومنه الشيء المُعَلَّق بالجدار، لارتباطه بالجدار، وغيرها من الأمور المستخدمة التي لها علاقة بمعنى الارتباط . اصطلاحاً: ما حُذِفَ من بداية إسناده راوٍ أو أكثر .⁽²⁾

2 - شرح التعريف:

- بداية إسناده أي: من جهة المؤلف الذي أورد الحديث بإسناده، وليس من جهة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو ليست من جهة صاحب الكلام المعزو إليه.

- راوٍ أو أكثر : قد يكون الساقط من بداية الإسناد راوٍ، وقد يكون أكثر من راوٍ، ذلك يسمى معلقاً، حتى لو سقط جميع رواة الإسناد، واقتصر على الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المرفوع، أو على الصحابي في الموقوف، أو على التابعي في المقطوع، فجميع ذلك يسمى تعليقاً ، وحتى لو حذف جميع الإسناد مع عدم الإضافة لقائلٍ⁽³⁾، كقول البخاري في صحيحه في كتاب الحج : وكان عمر رضي الله عنه، «يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ مِنْ فَيُسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ

حتى ترتجح مِنْ تكبيرًا» وَكَانَ أَبْنُ عُمَرَ «يُكَبِّرُ مِنْ تِلْكَ الْأَيَامَ، وَخَلْفَ الصَّلَوَاتِ وَعَلَى فِرَاشِهِ وَفِي فُسْطَاطِهِ وَمَجْلِسِهِ، وَمَمْشَاهِ تِلْكَ الْأَيَامِ جَمِيعًا» وَكَاتَتْ مَيْمُونَةُ: «تَكْبِرُ يَوْمَ النَّحْرِ وَكُنَّ النِّسَاءُ يُكَبِّرُنَّ خَلْفَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِيَالِي التَّشْرِيقِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ».⁽⁴⁾ فهذه الأحاديث التي أوردها البخاري لم يذكر قائلها عنهم، فهو حذف جميع الإسناد حتى القائل، واقتصر على المتن.

3 - علاقة المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي:

كون الإسناد مرتبطاً أو متصلاً من جهة العلو، وليس من أسفل من جهة مؤلف الكتاب، فهذا سبب تسميته معلقاً، كتعليق زهرية الإضاءة في أعلى الجدار، أو كتعليق جهاز العرض الضوئي⁽⁵⁾ في أعلى الجدار.

4 - شرط الإسناد المعلق:

من خلال التعريف وشرحه يتبيّن لنا أن شرط الإسناد المعلق: أن يكون الراوي الساقط من بداية الإسناد، فلو كان الساقط من وسط الإسناد أو آخره، فهذا لا يُسمى معلقاً⁽⁶⁾.

5 - صور المعلق:

للتعليق صور كثيرة، فقد يكون المعلق حديثاً مرفوعاً، أو حديثاً موقوفاً عن صحابي، أو حديثاً مقطوعاً عن تابعي أو من دونه . وقد يكون الحديث المعلق المرفوع معلقاً مباشرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون ذكر الإسناد، كأن يقول البخاري مثلاً: قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، وقد يكون الحديث المعلق المرفوع معلقاً عن الصحابي، كأن يقول البخاري مثلاً: عن عمر بن الخطاب قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، دون ذكر إسناده إلى الصحابي، وقد يكون الحديث المعلق المرفوع معلقاً عن التابعي أو من دونه، ويجمّع هذه الصور أن الإسناد قد سقط من بدايته راوٍ أو أكثر .

6 - الحكمة من ذكر الأحاديث المعلقة:

يورد أصحاب الكتب الحديثية للأحاديث المعلقة من باب المتابعات للأحاديث المتصلة، فيوردونها معلقة اختصاراً، ولا يخفى على القارئ فوائد ذكر المتابعات للأحاديث والتي من أهمها تقوية الحديث الأصل وبيان تعدد أسانيده، وهناك أيضاً أسباب أخرى وفوائد لذكر الأحاديث المعلقة يذكرها العلماء عند كلّاهم على المعلقات الواردة في صحيح البخاري.⁽⁷⁾

7- الأحاديث التي رواها أصحاب المؤلفات عن راوٍ منهم:

اتفق العلماء على أن ما سقط من بداية إسناده راوٍ أو أكثر أنه يسمى حديثاً معلقاً، وهناك بعض العلماء يسعون دائرة الحديث المعلق، كأبي علي الغساني الجياني، والمازري، ويدخلون فيه ما رواه أصحاب المؤلفات عن راوٍ منهم، والذي عليه أكثر علماء الحديث أنه لا يسمى معلقاً لأن الإسناد ليس فيه انقطاع، وإنما فيه راوٍ مجھول، والمعلق يُشترط فيه الانقطاع .

قال القاضي عياض: قول الراوي: حدثني غير واحد، أو حدثني البتة، أو حدثني بعض أصحابنا، وهذا لا يدخل في باب المقطوع ولا المرسل ولا المعرض عند أهل الصناعة، وإنما يدخل في باب المجهول .⁽⁸⁾

قال النووي بعد أن ذكر قول القاضي عياض: **وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي هُوَ الصَّوَابُ لِكُنْ كَيْفَ كَانَ فَلَا يُحْتَاجُ بِهَذَا الْمَتْنِ مِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَوْلَمْ يَبْتَثِ مِنْ طَرِيقِ آخَرَ**⁽⁹⁾. وقال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة : قول مسلم رحمة الله في بعض طرقه: حدثنا صاحب لنا، لا يسمى مقطوعاً، عند أكثر المحدثين، لأن المقطوع في اصطلاحهم، ما لم يتصل سنته، وكان في رواته، من دون التابعين، من لم يسمعه ممن فوقه، كرواية مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر، ورواية الشوري عن جابر بن عبد الله، ونحو ذلك، وهو نوع من المرسل، إلا أنهم قصرروا المرسل على التابعين، إذا أرسلوه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا فيه الصحابي، وقول أبي علي أن ما تقدم ذكره يسمى مقطوعاً⁽¹⁰⁾، هو قول الحاكم أبي عبد الله بن البيع النيسابوري والذي عليه الأكثر من علماء الرواية، وأرباب النقل أن قول الراوي حدثنا صاحب لنا، وثنا غير واحد، وحدثني من سمع فلاناً، وحدثت عن فلان، ونحو ذلك، معدود في المسند، لأنه لم ينقطع له سند، وإنما وقعت الجهالة، في أحد رواته، كما لو سمي ذلك الراوي وجهل حالي⁽¹¹⁾.

8 - حُكْمُ الْحَدِيثِ الْمَعْلُوقِ:

الحديث المعلق حديث مردود، لفقده شرط الاتصال، ولكن قد يصح الحديث بوروده من طريق آخر متصل .

9 - حُكْمُ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلَقَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ :

الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم نادرة جداً، وقد درسها العلماء⁽¹²⁾، ووجدوا أن جميع الأحاديث صحيحة، فجميعها قد وصلها مسلم في صحيحه إلا حديثاً واحداً معاقاً، فلم يصله مسلم داخل الصحيح، وهو حديث موصول في صحيح البخاري، وبعض الأحاديث التي ذكر أنها من المعلقات لا ينطبق عليه وصف التعليق، وإنما هي مما رواها مسلم عن راوٍ مبهم، وهي أيضاً أحاديث صحيحة⁽¹³⁾.

10 - عَدْ الْمَعْلَقَاتِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ :

عدد الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم ستة أحاديث فقط على التحقيق، وجميعها قد وصلها مسلم في صحيحه إلا حديثاً واحداً، وهو حديث موصول في صحيح البخاري .

قد ذكر ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم وكذا الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة⁽¹⁴⁾ أن أبي علي الغساني الجياني قد جمع الأحاديث التي في بداية إسنادها انقطاع في صحيح مسلم، وذكر أنها أربعة عشر حديثاً، وأن المازري قد تبعه على ذلك في عددها، ثم ناقش ابن الصلاح، وكذا الرشيد العطار هذه الأحاديث المذكورة، وبينا عدم صحة هذا العدد بعده أمور: الأول: أن أبي علي الغساني الجياني قد حسب من ضمن الأحاديث المعلقة ما رواه مسلم عن راوٍ مبهم، فذكر أربعة عشر حديثاً، سبعة منها يصح عليها وصف التعليق، وسبعة أخرى رواها مسلم عن راوٍ مبهم، وهذا لا يسمى معلقاً على الصحيح من أقوال أهل العلم، وبناء على ذلك فإن عدد الأحاديث التي يصح عليها وصف التعليق عند أبي علي الغساني الجياني سبعة، وليس أربعة عشر.

الثاني: أن أبي علي الغساني الجياني قد كرر من ضمن الأحاديث التي يصح عليها وصف التعليق حديث ابن عمر: أرأيتم ليتكم هذه⁽¹⁵⁾، وبناء على ذلك فإن عدد الأحاديث التي يصح عليها وصف التعليق ستة، وليس سبعة.

الثالث: أن أبي علي الغساني الجياني قد ذكر من ضمن الأحاديث التي رواها مسلم عن راوٍ منهم حديث كعب بن عجرة، وفيه: أخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: قد عرفنا كيف تسلم عليك فكيف نصلي عليك ، وعلى التحقيق فإن مسلماً رواه دون إيهام، ومنشأ الخطأ أن هذا الحديث مذكور بإسناد بهم في رواية ابن ماهان ل الصحيح مسلم، وهي روايته التي يرويها عن أبي بكر الأشقر، عن ابن القلansi، عن مسلم، وهي رواية المغاربة، وهي التي اعتمدها أبي علي الغساني الجياني، وأما صحيح مسلم من رواية الجلودي، عن ابن سفيان، عن مسلم فليس فيها إيهام، وهي رواية المشارقة، وهي رواية النسووي ل الصحيح مسلم، وهي المطبوعة الآن، وبناء على ذلك فلا يعد هذا الحديث من الأحاديث التي رواها مسلم عن راوٍ منهم .⁽¹⁶⁾

وبناء على هذه الأمور فلو أعدنا عد الأحاديث المعلقة، وكذا الأحاديث التي رواها مسلم عن راوٍ منهم فإن عددها اثنا عشر حديثاً، وليس أربعة عشر، ستة منها معلقة، وستة منها رواها مسلم عن راوٍ منهم.

دراسة الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم:

الحديث الأول: قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى الَّذِيْتُ بْنُ سَعْدٍ, عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ, عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزَ, عَنْ عُمَيْرٍ, مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ, أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَفْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنَ يَسَارٍ⁽¹⁷⁾، مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ⁽¹⁸⁾ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو الْجَهْمِ: «أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَحْوِيلِ جَمَلٍ، فَلَاقَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ». ⁽¹⁹⁾ وهذا الحديث هو الحديث الوحيد الذي أوردته مسلم معلقاً في صحيحه ولم يصله، وبقية المعلقات الأخرى قد وصلها في صحيحه، وهو الحديث صحيح موصول، أخرجه البخاري في صحيحه من طريق الليث موصولاً فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الَّذِيْتُ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ.⁽²⁰⁾

قال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة بعد أن أورد الحديث: هكذا أخرجه مسلم في صحيحه مقطوعاً وهو حديث صحيح ثابت متصل في كتاب البخاري وغيره من حديث الإمام أبي الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن المصري الفقيه عن جعفر بن ربيعة بن شرحبيل المصري أخرجه الأئمة الثقات البخاري وأبو داود والنسائي في مصنفاته متصلًا من حديثه .⁽²¹⁾

الحديث الثاني: قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى الَّذِيْتُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ, عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزَ, عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ, عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ, أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدِ الْأَسْلَمِيِّ، فَلَمَّا هُنِقَّلَ مَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ

الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ»، «فَأَشَارَ يَدِهِ كَانَهُ يَقُولُ النَّصْفَ»، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نِصْفًا .⁽²²⁾ وهذا الحديث قد ذكره مسلم في صحيحه بسندين متصلين من طريق الزهرري، عن عبد الله بن كعب بن مالك، ثم أورد بعدها هذا الإسناد المعلق متابعة، وهذا الحديث بهذا الإسناد المعلق طريق الليث بن سعد قد أخرجه البخاري موصولاً في صحيحه، فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْيَثُّ، عَنْ جَعْفَرٍ بْنِ رَبِيعَةَ فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادٍ .⁽²³⁾

الحديث الثالث: قال مُسلم: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شَعِيبٍ بْنُ الْيَثِّ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَقْيَلٌ، عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَيَّتُ ... وَرَوَاهُ الْيَثُّ، أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ . وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شَعِيبٌ، عَنِ الزَّهْرَرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَيْضًا .⁽²⁴⁾ ثم ذكر مسلم بقية الأحاديث الواردة في قصة ماعز، واعتراضه بالزن، وجمعها ذكرها موصولة، وهي حديث جابر بن عبد الله، وجابر بن سمرة، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وبريدة رضي الله عنهم . ويلاحظ القارئ أن مسلماً قد ذكر طريق الليث بن سعد لهذا الحديث مرتين، مرة موصولاً من طريق الليث، عن عقيل، ومرةً معلقاً من باب المتابعة من طريق الليث، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، ثم ذكر بعد ذلك الطريق الثالث للحديث موصولاً . وقد أخرج البخاري في صحيحه من طريق الليث بن سعد، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر موصولاً . فقال: حدثنا سعيد بن عفرين، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فذكره بإسناده .⁽²⁵⁾

الحديث الرابع: قال مُسلم: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: نَزَّلْتُ هَذِهِ الْآيَةِ: {خَافَظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ} [البقرة: 238] وَصَلَّاَتِ الْعَصْرِ، فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نَسَخَاهَا اللَّهُ، فَنَزَّلْتَ: {خَافَظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} [البقرة: 238]، «فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ شَقِيقِ لَهُ: هِيَ إِذْنُ صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَقَالَ الْبَرَاءُ: قَدْ أَخْبَرْتَكَ كَيْفَ نَزَّلْتَ، وَكَيْفَ نَسَخَاهَا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». قال مُسلم: وَرَوَاهُ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الشَّوَّرِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَرَأْنَاهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَانًا مِثْلِ حَدِيثِ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ .⁽²⁶⁾ يلاحظ القارئ أن مسلماً قد ذكر الحديث أولاً موصولاً، ثم ذكر الإسناد المعلق متابعة، وقد أخرج طريق الأشجاعي موصولاً كُلُّ من أبي عوانة في المسند، وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم ، والبيهقي في السنن الكبرى .⁽²⁷⁾

هكذا أورده مسلم في صحيحه وهو حديث صحيح متصل من حديث فضيل بن مرزوق بالإسناد المذكور انفرد به مسلم دون البخاري وقوله بعد إيراده ورواه الأشجاعي عن سفيان إنما هو على وجه المتابعة وذكر متابعة الرواة بعضهم بعضًا على روایة الحديث لا يقبح في اتصاله

بل يقويه ويؤيده وفي صحيح البخاري من هذا النمط كثير .⁽²⁸⁾ ، ثم ذكر الرشيد العطار إسناده هو لهذا الحديث من طريق الأشجعي موصولاً .

الحديث الخامس: ذكر مسلم حديث عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «خَيْرُ أَمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ فذكره بثلاثة أسانيد متصلة من طريق رُزَيْقِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ ثم قال مسلم: وَرَوَاهُ مُعاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَرِيدَ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلِهِ .⁽²⁹⁾ ويلاحظ القارئ أن مسلماً ذكر الحديث المتعلق متابعة، وقد أخرج طريق معاوية بن سفيان موصولاً كل من أبي عوانة في المسند، والطبراني في المعجم الكبير .⁽³⁰⁾

الحديث السادس: ذكر مسلم حديث عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، صَلَّةَ الْعِشَاءِ، فِي آخِرِ حَيَّاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: «أَرَأَيْتُكُمْ لَيَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةٍ سَتَةٍ مِنْهَا لَا يَقِنُ مِمْنُ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» ، فذكره موصولاً من طريق معمراً، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، وأبو بكر بن سليمان، عن عبد الله بن عمر، ثم قال مسلم: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعِيبٌ، وَرَوَاهُ الْلَّيْثُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ، كَلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، يَإِسْنَادِ مَعْمَرٍ كَمِثْلِ حَدِيشَهِ .⁽³¹⁾ ويلاحظ القارئ أن مسلماً قد ذكر الحديث من طريقين موصولين، ثم ذكره معلقاً من طريق الليث متابعة، وقد أخرج البخاري في صحيحه طريق الليث موصولاً، فقال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْلَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ فذكره بإسناده .⁽³²⁾

قال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة بعد أورد هذا الحديث: فإذا انقطعت طريق الليث عن عبد الرحمن عند مسلم في هذا الحديث فقد بقيت طريق أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة سالمة متصلة لأن كل واحد منها يرويه عن الزهري وعبد الرحمن بن خالد ليس من شرط الإمام مسلم فلا لزوم عليه في الإخراج له على أن طريق الليث عن عبد الرحمن بن خالد التي أوردها مسلم بقوله ورواه الليث وردت في صحيح البخاري من طريق متصلة، ثم إن الحديث أخرجه أبو داود، والنمسائي، وأحمد، والتزمي، وقال: هذا حديث الصحيح .⁽³³⁾

دراسة الأحاديث التي رواها مسلم في صحيحه عن راوٍ مبهم:
الحديث الأول:

حديث عائشة في خروج النبي صلى الله عليه وسلم للبقيع ، ولحاق عائشة به، قال مسلم: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَلِّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ فَقَالَتْ: أَلَا أَخْتَكُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِي، قُلْنَا: بَلَى، حَوْدَدَنِي مَنْ سَمِعَ، حَجَاجًا الْأَغْوَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجَ ... فذكره مثل إسناده الأول، ثم أورد متن الحديث .⁽³⁴⁾ ويلاحظ القارئ أن مسلماً أورد الإسناد الموصول ثم أتبعه بالإسناد الذي رواه عن راوٍ مبهم، وقد أخرج الحديث أحمد في المسند عن حجاج مباشرة، فقال أحمد: حَدَّثَنَا حَجَاجٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ فذكره بإسناده .⁽³⁵⁾

الحديث الثاني:

قال مسلم: وحدثت عن أبي أسامة، وممن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبوأسامة، حدثني بريد بن عبد الله، عن أبي بزدة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ رَحْمَةً أُمَّةً مِنْ عِبَادِهِ ...» الحديث.⁽³⁶⁾

وقد رواه موصولاً دون إيهام عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن أبيأسامة، كل من البزار في المسند، وأبن حبان في الصحيح، والبيهقي في الأسماء والصفات.⁽³⁷⁾

الحديث الثالث:

قال مسلم: وحدثت عن يحيى بن حسان، ويونس المؤدب، وغيرهما، قالوا: حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال: حدثني عمارة بن القعقاع، حدثنا أبو روعة، قال: سمعت أبي هريرة، يقول: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكُعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَلَمْ يَسْكُنْ».«⁽³⁸⁾

وقد رواه دون إيهام من طريق يحيى بن حسان، عن عبد الواحد بن زياد، كُلُّ من البزار في المسند، وأبو عوانة في المسند، ومن طريق يونس بن محمد المؤدب، عن عبد الواحد بن زياد، كُلُّ من ابن حبان في الصحيح، والبيهقي في السنن الكبرى.⁽³⁹⁾

الحديث الرابع:

قال مسلم: وحدثني غير واحدٍ من أصحابنا، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان وهو ابن يلال، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، أن أممه عمرة بنت عبد الرحمن، قال: سمعت عائشة، تقول: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوص بباب، عالية أصواتهم، وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويستقرفه في شيء⁽⁴⁰⁾
ال الحديث وقد أخرج حديث عائشة موصولاً دون إيهام البخاري في صحيحه، فقال البخاري: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس فذكره بإسناده.⁽⁴¹⁾

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم في هذا الحديث: قد ثبت من طريق آخر، فقد رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس، ولحل مسلماً أراد بقوله غير واحد البخاري وغيره.⁽⁴²⁾

الحديث الخامس:

ذكر مسلم حديث الصحابي معمر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من اختنقر فهو خاطئ»، فذكره بأسانيد موصوله دون إيهام من طريق يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن عبد الله، ومن طريق محمد بن عمرو بن عطا، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن عبد الله، ثم بعد أن ذكر مسلم الأحاديث الموصولة دون إيهام قال: وحدثني بعض أصحابنا، عن عمرو بن عون، أخبرنا خالد بن عبد الله، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن عمرو، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن أبي معمر أحد بنى عدي بن كعب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكر مثل حديث سليمان بن يلال، عن يحيى.^٠
ويلاحظ القارئ أن مسلماً قد أورد الحديث بأسانيد موصوله دون إيهام ثم ذكر الإسناد من طريق راوٍ بهم، وجميع الأسانيد تلتقي عند سعيد بن المسيب.

الحديث السادس:

قال مُسْلِمٌ: حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الَّتَّسْعُنُ سَنَنُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرًا بِذِرٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرٍ ضَبٌ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْهِ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ» وَحَدَّثَنَا عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَاحِنَا، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَوْيِّمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَسَانَ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَحْوُهُ .⁽⁴³⁾

فالحديث ذكره مسلم أولاً موصولاً دون إبهام، ثم ذكر سنته الثاني الذي فيه إبهام، وكلا الإسنادين يلتقيان عند زيد بن أسلم، وقد أخرج كلا الإسنادين البخاري في صحيحه من طرق موصولة دون إبهام.⁽⁴⁴⁾

الحديث السابع:

ذكر مسلم في صحيحه حديث السلام على النبي صلى الله عليه وسلم من طرق عن الحكيم، قال: سمعت ابن أبي ليلى، قال: لقيتني كعب بن عجرة، فقال: ألا أهدي لك هدية خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلّي عليك؟ قال: قولوا اللهم صلّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ... الحديث .⁽⁴⁵⁾ وجميع طرق الواردة في صحيح مسلم من روایة الجلودي، عن ابن سفيان، عن مسلم ليس فيها راوٍ م بهم، وهي روایة المشارقة، وهي روایة النبوی لصحيح مسلم، وهي المطبوعة الان، ولكن وقع الإبهام في أحد طرق الحديث في روایة ابن ماهان لصحيح مسلم، وهي روایته التي عن أبي بكر الأشقر، عن ابن القلنسی، عن مسلم، وهي روایة المغاربة، فجاء في روایة ابن أن مسلماً قال في أحد أسانیده لحدث كعب بن عجرة: حَدَّثَنَا صاحبُ لَنَّا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ الْأَعْمَشِ، وَأَمَّا روایة الجلودي لصحيح مسلم، فقد جاء فيها أن مسلماً قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا⁽⁴⁶⁾ وبناء على ذلك فلا يعد هذا الحديث من الأحاديث التي رواها مسلم عن راوٍ م بهم .⁽⁴⁷⁾

الخاتمة:

تكمّن الدراسة في أهمية ومكانة صحيح مسلم بين الكتب الحديثية، وأنه يأتي في المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري، وأن الأحاديث الواردة فيه أجمعـت الأمة الإسلامية على قبولها، وأما الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم لا يشمل أنها منقطعة الإسناد، بل وردت بأسانيد أخرى موصولة داخل الصحيح أو خارجه، وتدل الدراسة على عناية العلماء بالأحاديث المعلقة في صحيح مسلم.

النتائج :

خرجت الدراسة بعدد من النتائج وهي:

- الحاديـث المعلـق هو: ما حذـف من بدايـة إسـنـادـه رـاوـ أو أـكـثرـ، وهـنـاكـ بـعـضـ العـلـمـاءـ يـوـسـعـونـ دائـرةـ الـحـدـيـثـ المـعـلـقـ كـأـبـيـ عـلـيـ الغـسـانـيـ الـجـيـانـيـ وـالـمـازـرـيـ وـيـدـخـلـونـ فـيـهـ ماـ رـوـاهـ أـصـحـابـ الـمـؤـلـفـاتـ عـنـ رـاوـ مـبـهـمـ، وـالـذـيـ عـلـيـهـ أـكـثـرـ عـلـمـاءـ الـحـدـيـثـ أـنـهـ لـاـ يـسـمـيـ مـعـلـقاـ، لـأـنـ الـإـسـنـادـ لـيـسـ فـيـهـ انـقـطـاعـ، وـإـنـماـ فـيـهـ رـاوـ مـجـهـولـ.
- عدد الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم ستة أحاديث فقط على التحقيق، وجميعها

- قد وصلها مسلم في صحيحه إلا حديثاً واحداً، وهو حديث موصول في صحيح البخاري.
3. عدد الأحاديث التي رواها مسلم عن بعض شيوخه على الإبهام ستة أحاديث فقط، وجميعها أحاديث صحيحة قد رويت من طرق أخرى، بعضها في صحيح مسلم، وبعضها خارج الصحيح.
4. ذكر أبو علي الغساني الجياني أن الأحاديث المعلقة الواردة في صحيح مسلم أربعة عشر حديثاً، ومنشأ هذا العدد أمور:

الأول:

أنه حسب من ضمن الأحاديث المعلقة ما رواه مسلم عن راوٍ مبهم، فذكر سبعة يصح عليها وصف التعليق، وسبعة أخرى رواها مسلم عن راوٍ مبهم .

الثاني:

أنه كرر من ضمن الأحاديث التي يصح عليها وصف التعليق حديث ابن عمر: أرأيتم ليتكم هذه .

الثالث:

أنه ذكر من ضمن الأحاديث التي رواها مسلم عن راوٍ مبهم حديث كعب بن عُجرة، وفيه خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: قد عرفنا كيف تُسلم عليك فكيف نصلي عليك ، وعلى التحقيق فإن مسلماً رواه دون إيهام، ومنشأ الخطأ أن هذا الحديث مذكور بإسناد مبهم في رواية ابن ماهان لـ صحيح مسلم، وأما صحيح مسلم من رواية الجلودي فليس فيها إيهام .

النحوتين:

1. دعوة الباحثين بتوجيهه أبحاثهم لدراسة صحيح مسلم لأهميته، وخدمته من الناحية الإسنادية والمتينية.
2. من الموضوعات التي يمكن بحثها: دراسة المعلمات الواردة في السنن الأربع .
3. تنبئ الباحثين وطلاب العلم إلى ضرورة الاهتمام بالكتب التي اعتمدت بصحيح مسلم كتاب: صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، وكتاب: غرر الفوائد المجموعة للرشيد العطار .
4. ضرورة الاطلاع على الأبحاث التي كتبت حول صحيح مسلم لمعرفة مكانة هذا الكتاب وأهميته، وأيضاً حتى لا تُكرر الكتابة في نفس مواضع تلك الأبحاث.

المصادر والمراجع :

- (1) الإحسان في تقرير صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي ت: ٣٥٤ هـ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- (2) الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البهقي ت: ٤٥٨ هـ تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- (3) إكمال المعلم بقوائمه مسلم، القاضي عياض بن موسى بن عياض ت: ٥٤٤ هـ تحقيق: الدكتور يحيى اسماعيل، الناشر: دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- (4) تدريب الرواوى في شرح تقرير النواوى، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: ١١٦ هـ تحقيق: أبو معاذ طارق عوض الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (5) السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البهقي ت: ٤٥٨ هـ تحقيق: محمد عبد القادر عطى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (6) الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري ت: ٢٥٦ هـ تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ .
- (7) الصحيح، مسلم بن الحجاج ت: ٢٦١ هـ الناشر: دار الجيل بيروت ودار الآفاق الجديدة، بيروت.
- (8) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقى الدين المعروف بابن الصلاح ت: ٦٤٣ هـ تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ .
- (9) غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، يحيى بن علي بن عبد الله القرشي الأموي النابلسي، المصري، المعروف بالرشيد العطار ت: ٦٦٢ هـ تحقيق: محمد خرشافى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- (10) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ت: ٨٥٢ هـ تحقيق: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ .
- (11) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت: ٩٠٢ هـ تحقيق: عبد الكريم الخضير، ود. محمد بن عبد الله آل فهيد، طبعة: مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثانية ، ١٤٣٢ هـ .
- (12) المسند، أحمد بن عمرو المعروف بالبزار ت: ٢٩٢ هـ تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وأخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى.
- (13) المسند، أحمد بن محمد بن حنبل ت: ٢٤١ هـ تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- (14) المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم يعقوب بن إسحاق الإسفرياني، أبو عوانة ت: ٣١٦ هـ تحقيق: أبن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- (15) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، أبو نعيم ت: ٤٣٠ هـ تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- (16) المعجم الكبير، سليمان بن أبا أيوب، أبو القاسم الطبراني ت: ٥٣٦ هـ تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر : مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- (17) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن ذكريا القزويني الرازي ت: ٣٩٥ هـ تحقيق: عبد السلام محمد شارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- (18) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي ت: ٧٦٦ هـ الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ .
- (19) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ت: ٨٥٢ هـ طبعة: مؤسسة الخافقين، دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- (20) النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ت: ٨٥٢ هـ تحقيق: ربيع بن هادى عمير المدخلى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

المصادر والمراجع:

- (1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة علق /4 125 .
- (2) نزهة النظر، ابن حجر ص40 ،فتح المغثث، السخاوي 1/ 96، تدريب الراوي، السيوطي 1/ 160 .
- (3) فتح المغثث، السخاوي 1/ 103.
- (4) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عرفة 20/ 20.
- (5) أو ما يسمى بالبروجكتر .
- (6) صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح ص76 .
- (7) فتح المغثث، السخاوي 1/ 101.
- (8) إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض 5/ 222 .
- (9) شرح صحيح مسلم ، النووي 10/ 219 .
- (10) أي ما تقدم ذكره من الأحاديث التي رواها مسلم عن راوٍ مبهم .
- (11) غر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار ص 130 .
- (12) صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح ص 76 - 84 ، وغر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار ص 115 - 118، النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر 1/ 325 - 332 .
- (13) سيأتي دراسة جميع هذه الأحاديث في هذا البحث .
- (14) صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح ص 76 - 84 ، غر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار ص 115 - 118، النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر 1/ 325 - 332 .
- (15) صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح ص 81 ، غر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار ص 178 .
- (16) صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح ص 78 ، غر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار ص 123 - 136 .
- (17) والصواب عبد الله بن يسار كما في البخاري وغيره. قال ابن حجر في فتح الباري 1/ 442 : وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ وَهُوَ وَهُمْ وَلَيْسَ لَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رِوَايَةٌ وَلَهُذَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَفِّفُونَ فِي رِجَالِ الصَّحِيحَيْنِ . وانظر أيضاً : المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي 4/ 63 .
- (18) وفي إسناد أبو الجهم وليس أبو الجهم .
- (19) صحيح مسلم، كتاب التيمم، باب التيمم في الحضر لرد السلام 1/ 281 ح 114 .
- (20) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب التيمم في الحضر، إذا لم يجد الماء، وحاف قوت الصلاة 1/ 75 ح 337 .
- (21) غر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار ص 118 .
- (22) صحيح مسلم، كتاب المساقة، باب: استحباب الوضع من الدين 3/ 1193 ح 1558 .
- (23) صحيح البخاري، كتاب: الصلوة، باب: هل يشير الإمام بالصلوة 3/ 187 رقم الحديث 2706 . وكتاب الخصومات، باب في الملزمة 3/ 123 ح 2424 ، وانظر: كلام الرشيد العطار على هذا الحديث في غر الفوائد المجموعة ص 118 .
- (24) صحيح مسلم، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزن 3/ 1318 ح 1691 .
- (25) صحيح البخاري، كتاب: الحدود ، باب: الإمام المقر: هل أحصنت 8/ 167 ح 6825 ، وانظر: كلام الرشيد العطار في غر الفوائد المجموعة ص 169 .
- (26) صحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواقع الصلاة، باب: الدليل لكن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر 1/ 438 ح 630 .
- (27) مسند أبو عوانة، كتاب: الصلاة، بيان إيجاب المحافظة على وقت صلاة العصر 1/ 295 ح 1041 ، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم، كتاب: الصلاة، باب: تفسير

- قُوله تعالى {والصلة الوسطى} [البقرة: 238] ، 2 / 230 ح 1408 ، السنن الكبرى للبيهقي، أبوا بـ الأذان والإقامة، باب من قال: هي صلة العصر / 1 673 ح 2159 .
- (28) غرر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار ص 141 .
- (29) صحيح مسلم، كتاب: الإمارة، باب: خيار الأئمة وشارفهم / 3 1481 ح 1855 .
- (30) مسندي أبو عوانة، كتاب: الحدود، بيان الخبر الموجب تقضي ما يأتى الوالى من المعصية، وعلامة خيار الأئمة وعلامة شرارها / 4 426 ح 7187 ، المعجم الكبير للطبراني / 18 62 رقم الحديث 115 ، وانظر: كلام الرشيد العطار على هذا الحديث في كتابه: غرر الفوائد المجموعة ص 176 .
- (31) صحيح مسلم، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب: قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم» / 4 2537 ح 1965 .
- (32) صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: السمر في العلم / 1 34 ح 116 .
- (33) غرر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار ص 163 .
- (34) صحيح مسلم، كتاب: الجنائز، باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها / 2 669 ح 974 .
- (35) المسند لأحمد بن حنبل / 43 25855 ح 43 ، وانظر: كلام الرشيد العطار على هذا الحديث في كتابه : غرر الفوائد المجموعة ص 144 .
- (36) صحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: إذا أراد الله تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها / 4 1791 ح 2288 .
- (37) صحيح ابن حبان، كتاب: التاريخ، باب: إخباره صلى الله عليه وسلم عمما يكون في أمته من الفتنة والحوادث / 15 22 ح 6647 ، الأسماء والصفات للبيهقي / 1 392 ح 317 ، مسنند البزار / 8 154 ح 3177 . وانظر: كلام الرشيد العطار على هذا الحديث في كتابه: غرر الفوائد المجموعة ص 158 .
- (38) صحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواقع الصلاة، باب: إذا نهض من الركعة الثانية / 1 419 ح 599 .
- (39) مسنند البزار / 17 9805 ح 181 ، مسندي أبي عوانة، كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في السكتة لتنكير الإفتتاح والقراءة / 1 430 ح 1601 ، صحيح ابن حبان، كتاب: صفة الصلاة، باب: صفة الصلاة / 5 263 ح 1936 ، السنن الكبرى للبيهقي / 2 3083 ح 280 ، وانظر: كلام الرشيد العطار على هذا الحديث في كتابه : غرر الفوائد المجموعة ص 136 .
- (40) صحيح مسلم، كتاب: المساقاة، باب: استخفاب الوضع من الدين / 3 1191 ح 1557 .
- (41) صحيح البخاري، كتاب: الصلح، باب: هل يشير الإمام بالصلح / 3 187 ح 2705 .
- (42) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النموي / 10 219 ، وانظر: كلام الرشيد العطار على هذا الحديث في كتابه: غرر الفوائد المجموعة ص 151 .
- (43) صحيح مسلم، كتاب: المساقاة، باب: تحريم الاحتكار في الأقواء / 3 1227 رقم الحديث 1605 ، وانظر: كلام الرشيد العطار على هذا الحديث في كتابه: غرر الفوائد المجموعة ص 155 .
- (44) صحيح مسلم، كتاب: العلم، باب: اتيا سنت اليهود والنصارى / 4 2054 ح 2669 .
- (45) صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن النبي إسرائيل / 4 3456 ، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: لتبين سنن من قبلكم / 9 7320 ح 103 ، وانظر: كلام الرشيد العطار على هذا الحديث في كتابه: غرر الفوائد المجموعة ص 165 .
- (46) صحيح مسلم، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشهيد / 1 305 ح 406 .
- (47) صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح ص 78، غرر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار ص 123 .